● أخبار قصيرة

كيم يشرف على تجربة ميدانية للمسيرات

قام القائد الأعلى لكوريا الشمالية كيم جونغ أون بالإشراف على تجربة ميدانية لطائرات بدون طيار. أجرى هذه التجربة مركز البحوث المتخصص في الطائرات المسيرة والتابع لأكاديمية الدفاع الوطني في البلاد. وفقًا لما نقلته وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية، وجه كيم بتعزيز تطوير وتصنيع مجموعة متنوعة من الطائرات بدون طيار في جميع أنحاء الدولة. وأضافت المصادر أن هذه الطائرات المسيرة، والتي تتميز بمديات متفاوتة، صُممت لاستهداف مواقع معادية برية وبحرية. خلال الاختبار، حلقت الطائرات في مسارات متعددة محددة سلفًا، ونجحت في تحديد وتدمير الأهداف المعينة بدقة عالية.

أفغانستان.. استئناف بناء ممر «واخان» مع الصين

صرّح "محمد يونس آخوندزاده"، وزير إحياء وتنمية الريف في حكومة طالبان، بأن العمل على بناء ممر واخان البالغ طوله ٥٠ كيلومترًا والمؤدي إلى الصين لا يزال مستمرًا. وأضاف أن العمل على بناء ممر واخان المؤدي إلى الصين قد استؤنف مرة أخرى بعد التطورات الأخيرة في أفغانستان، وذلك بموجب عقد بقيمة ٣٦٠ مليون أفغاني. كان العمل على بناء الطريق البالغ طوله ٥٠ كيلومترًا في منطقة واخان بولاية بدخشان، والذي يربط أفغانستان بالصين، قد بدأ في عهد الحكومة السابقة، لكنه توقف دون إكمال. وقد استأنفت حكومة طالبان العمل على بناء هذا الطريق بعد وصولها إلى السلطة. كما أشار آخوندزاده إلى أن البنك الدولي قد تعهد أيضًا باستئناف المشاريع غير المكتملة التابعة له في أفغانستان.

باكستان.. بدء خطة فحص جدري القردة في مطارات البنجاب

بدأ تطبيق خطة فحص جدري القردة للكشف عن المصابين بهذا المرض في مطارات ولاية البنجاب الباكستانية. وأعلن خواجه سلمان رفيق، وزير الصحة في حكومة البنجاب المحلية، أن هذه الخطة قد تم تنفيذها في جميع المطارات الدولية في الولاية. ونظرًا لأن ما يقرب من نصف سكان باكستان البالغ عددهم ٢٥٠ مليون نسمة يعيشون في ولاية البنجاب، فقد اعتُبر هذا الإجراء خطوة وقائية لمنع انتشار المرض. وأضاف رفيق، مشيرًا إلى الوضع الحالي في باكستان: "على الرغم من أن وضع انتشار جدري القردة في البلاد طبيعي تمامًا، إلا أن التدابير اللازمة للكشف عن المصابين بهذا المرض قد بدأت في ولاية البنجاب". حتى الآن، تم الإبلاغ رسميًا عن حالتين فقط من الإصابة بجدري القردة في باكستان.

بعد فترة من البرود في العلاقات

لماذا تمت دعوة تركيا إلى اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين؟

الوفاق/ في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد الأوروبي تدهورًا وبرودة. لفترة طويلة، لم تتم دعوة الوزراء والدبلوماسيين الأتراك إلى الاجتماعات والمنتديات المهمة للاتحاد الأوروبي، وأعلن العديد من القادة الأوروبيين، بمن فيهم المستشار الألماني، صراحةً أنه من الأفضل التعامل مع تركيا في مجال التجارة فقط وعدم التطرق إلى مسألة استكمال عملية العضوية.

لكن حدث تطور جديد اعتبرته وزارة الخارجية التركية ووسائل الإعلام في البلاد بارقة أمل. فبعد انقطاع دام خمس سنوات، وافق الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على دعوة وزير الخارجية التركي إلى اجتماع الوزراء الأوروبيين.

وفقًا للخبر الذي نشرته وزارة الخارجية التركية، من المقرر أن يكون حاكان فيدان، وزير الخارجية التركي، ضيفًا في بروكسل يوم ٢٩ أغسطس، وأن يحضر اجتماع جيمنيتش (Gymnich)، وهو الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي.

يأتي اسم هذا الاجتماع من اسم قلعة تاريخية في ألمانيا استضافت لأول مرة الوزراء الأوروبيين في عام ١٩٧٤. منذ ذلك الحين، يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء أو المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي كل ستة أشهر. ونظرًا لعدم حضور النواب والمساعدين والصحفيين في هذا الاجتماع، فإن الجو يكون أكثر ملاءمة لتبادل الآراء غير الرسمية والصريحة، حيث تُطرح العديد من الشكاوى والمخاوف ودوافع التعاون والشراكة.

ماذا تريد أنقرة؟

صرح أونجو كيتشلي، الدبلوماسي البارز والمتحدث باسم وزارة الخارجية التركية، أن أنقرة ترى هذه الدعوة كخطوة إيجابية يمكن أن تشير إلى محاولة الاتحاد الأوروبي البحث عن قنوات للحوار مع تركيا.

وقال كيتشلي: "نأمل أن تمهد هذه الخطوة القيّمة الطريق لتصحيح قرارات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الصادرة في ١٥ يوليو ٢٠١٩، والتي تسببت في الجمود في علاقاتنا. كما تظهر هذه الدعوة أنهم يعترفون بالحاجة إلى تعزيز العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويعتقدون أنهم بحاجة إلى مشاركة تركيا في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. لإحراز تقدم في العلاقات، من الضروري أن يستند تعاوننا وحوارنا مع الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات على أساس مستمر ومنهجي، وأن يتم تعزيزه بطريقة مستدامة وقابلة للتنبؤ".

كما أعرب المتحدث باسم الجهاز الدبلوماسي التركي عن أمله في ألا تقتصر دعوة حاكان فيدان لحضور الاجتماع في بروكسل على هذا الاجتماع فحسب، بل أن تُمنح تركيا فرصة الحضور وإبداء الرأي في الاجتماعات الأخرى الحاسمة والمهمة للاتحاد.

بشكل عام، طلب تونجو كيتشلي من الاتحاد الأوروبي إعادة النظر وإظهار المزيد من حسن النية في التعامل مع واقع ترشيح تركيا، فيما يتعلق بالنقاط التالية:

١. مناقشة القضايا الرئيسية، بما في ذلك إحياء عملية انضمام تركيا الكامل إلى الاتحاد الأوروبي.

٢. بدء المفاوضات لتحديث الاتحاد الجمركي وتخفيض التعريفات الجمركية على صادرات البضائع من تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

٣. التقدم في تحرير التأشيرات وإصدارها.

٤. إعادة تفعيل آليات المفاوضات الهيكلية واستئناف الحوارات رفيعة المستوى في مجالات مثل السياسة والأمن والاقتصاد والنقل والطاقة.

كلف حاكان فيدان، وزير الخارجية التركي، فريقًا من كبار الدبلوماسيين بإعداد مذكرة استراتيجية وإرسالها إلى مسؤولي الاتحاد الأوروبي، لإظهار المجالات المتاحة لزيادة التعاون بين تركيا وأوروبا.

يأتي هذا في الوقت الذي اتبع فيه الاتحاد الأوروبي نهجًا عقابيًا وعزلًا فعليًا تجاه تركيا خلال السنوات الخمس الماضية، أي منذ عام ٢٠١٩، ولم يكن مستعدًا أبدًا للتعاون مع تركيا على مستوى يتجاوز التجارة والعلاقات الاقتصادية.

بعبارة أخرى، تم استبعاد تركيا من جميع المنتديات والاجتماعات رفيعة المستوى المتعلقة بالسياسة والأمن والبيئة والحقوق وغيرها من مجالات صنع القرار في الاتحاد.

علاوة على ذلك، في مجال الصناعات الدفاعية، تم فرض عقوبات على تركيا من قبل أوروبا بشكل عملي، وعلى سبيل المثال، تجاهلت الطلب المتكرر لتركيا لشراء مقاتلات يوروفايتر. لماذا؟ هل هذه العقوبات بسبب عدم اهتمام تركيا بالتقارير النقدية للبرلمان الأوروبي حول قضايا مثل انعدام حرية التعبير وعدم الاهتمام بحقوق السجناء السياسيين وحقوق النساء والأقليات؟ لا. الحقيقة هي أن الأوروبيين أكثر حساسية تجاه هذه القضية من أي سلوك أو إجراء آخر: "موقف تركيا الحاد تجاه مسألة قبرص".

تتضمن حساسية مسؤولي الاتحاد الأوروبي تجاه نهج تركيا في قبرص النقاط التالية:

١. عمليات الاستكشاف التي تقوم بها السفن التركية للبحث عن النفط والغاز قبالة سواحل المناطق التركية دون التنسيق مع اليونان وحكومة قبرص اليونانية.

٢. الضغط على اليونان وقبرص ومحاولة تقسيم الجزيرة إلى قسمين ودعم هيكل يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية".

على الرغم من أن تركيا قد حسنت علاقاتها مع اليونان في الوقت الحاضر، وأن أجواء المحادثات بين أنقرة وأثينا قد تحسنت، إلا أن مواقف تركيا تجاه قبرص لا تزال غير مقبولة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

> تأتي هذه الدعوة في الوقت الذي اتبع فيه الاتحاد الأوروبي نهجًا عقابيًا وعزلًا فعليًا تجاه تركيا خلال السنوات الخمس الماضية

لماذا دعيت تركيا؟

أشار بعض دبلوماسيي وزارة الخارجية التركية إلى أن حاكان فيدان، على عكس الوزير السابق مولود جاويش أوغلو، لديه قدرة وقوة أكبر في التعامل مع الأوروبيين، وأن الدعوة المجددة لحضور اجتماع وزراء الخارجية هي ثمرة جهوده.

لكن المحللين الأتراك يقولون إن مثل هذا التصور بعيد عن الواقع وأن هذه المسألة لا علاقة لها بمدى نجاح فيدان. بل هي نتيجة وثمرة صداقة سياسيين آخرين، وهما أردوغان وأوربان.

الجميع يعلم أن فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، ورجب طيب أردوغان، رئيس تركيا، لديهما علاقات جيدة ووثيقة. على الرغم من أن أوربان، على عكس أردوغان، في خلاف تام مع أوكرانيا، إلا أنهما كليهما صديقان مقربان لفلاديمير بوتين ولديهما العديد من أوجه التشابه من حيث القوة السياسية والحكم. تولت المجر الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو من العام الجاري، وبعد توليها الرئاسة الدورية، منحت تركيا امتيازًا جيدًا في الخطوة الأولى.

مع العلم أن الرئيس الدوري القادم هو بولندا، التي يتمتع مسؤولوها أيضًا بعلاقات جيدة مع تركيا، وبما أن وزير خارجية تركيا قد تمت دعوته إلى اجتماع الوزراء، فمن غير الممكن عمليًا استبعاد تركيا مرة أخرى خلال فترة رئاسة الدولة التالية!

في الختام، يجب القول إن الخلافات الجدية بين تركيا والاتحاد الأوروبي لا تزال قائمة، وأن قضايا مثل انسحاب تركيا من اتفاقية حقوق المرأة والأسرة المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول، وعدم الاهتمام بحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن عثمان كافالا وصلاح الدين دميرتاش، والانتقادات الكثيرة للنظام القضائي التركي، والانتقادات بشأن غياب الشفافية المالية، والأهم من ذلك الخلاف حول قبرص واللاجئين، قد خلقت ظروفًا جعلت استكمال عملية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي صعبة ومعقدة للغاية، ومن غير المرجح أن يحدث تغيير جدي في هذه المعادلات في المستقبل القريب.

في ظل أزمة السجون

بريطانيا.. مئات المدانين بانتظار تنفيذ أحكامهم

بعد الاضطرابات الأخيرة في بريطانيا، تم اعتقال مئات المتظاهرين وحُكم عليهم بالسجن، ولكن المشكلة تكمن في عدم توفر أماكن كافية في السجون. وبالتالي، لا تملك بريطانيا حالياً الظروف المثالية لإيداع مئات المجرمين المدانين خلف القضبان بسبب اكتظاظ السجون، مما يُشكل معضلة للحكومة البريطانية.

تحكم المحاكم يومياً على المتظاهرين العنيفين الذين شاركوا في معارك شوارع مع الشرطة في بداية أغسطس في إنجلترا وويلز. وتقوم وسائل الإعلام بنشر قوائم بأسماء وصور الرجال والنساء الذين حكم عليهم بالسجن لعدة سنوات بسبب الهجمات الجسدية على الشرطة وإشعال النار في الممتلكات العامة، وذلك بهدف تحقيق الردع.

حالياً، تم اعتقال أكثر من ١٠٠٠ شخص في أحداث الشغب الأخيرة في بريطانيا، ووفقًا للنيابة العامة، تم الحكم على حوالي ٥٠٠ شخص. على سبيل المثال، حكم الأسبوع الفائت على ألفي كونواي البالغ من العمر ١٩ عامًا بالسجن لمدة عامين وثلاثة أشهر لإلقائه قنابل حارقة على ضباط الشرطة الذين كانوا يحاولون حماية فندق "هوليداي إن" في روثرهام، حيث كان يقيم اللاجئون. كما حُكم على كريغ تيمبرل، البالغ من العمر ٣٨ عامًا وأب لطفلين، بالسجن لمدة عامين ونصف بعد أن قام برمي قطع خرسانية وطوب وزجاجات على قوات الأمن خلال الاحتجاجات. أما دونا كونيف، وهي أم لستة أطفال، فقد هاجمت الشرطة بنفسها خلال هذه الاحتجاجات وأعطت طوبة لمراهق ليهاجم قوات الأمن، وقد حكم عليها بالسجن لمدة عامين.

المتطرفون اليمينيون الذين حرضوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد المهاجرين والشرطة يتم إدانتهم أيضًا، وتزداد قائمة المدانين في بريطانيا يومًا بعد يوم.

و تتساءل وسائل الإعلام البريطانية، ولكن ماذا يجب أن نفعل مع هؤلاء الرجال والنساء؟ وفقًا لتقرير وزارة العدل، يوجد أكثر من ٨٤٠٠٠ رجل و٣٦٠٠ امرأة في سجون غير مجهزة لاستيعاب هذه الأعداد. وصرح مارك فيرهرست، رئيس الإصلاحات، لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" أنه بنهاية الأسبوع الماضي، لم يكن هناك سوى ٣٤٠ مكانًا شاغرًا في البلاد، وهو عدد غير كافٍ للتعامل مع موجة الإدانات الجديدة.

أعلنت مؤخراً وزارة الداخلية البريطانية أن الحكومة نفذت خطة طوارئ في شمال إنجلترا لمواجهة "النزاعات العنيفة". وبموجب هذه الخطة، يجب على كل من يتم اعتقاله الانتظار في زنزانة الشرطة حتى يتم الإفراج عن شخص ما، أي حتى يتوفر مكان في نظام السجون ليتمكن المدان من قضاء فترة عقوبته. فقط عندها سيُعرض على القاضي. وفي النهاية، يجب التأكد من أنه إذا قرر القاضي ذلك، فسيتم وضعه خلف القضبان.

صرح كاير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني، الأسبوع الماضي قائلاً: "كان علينا اتخاذ هذا القرار لأننا تسلمنا النظام الجنائي في حالة كارثية من الحكومة السابقة". ووفقًا لمارك فيرهرست، فإن النموذج الجديد هو: واحد يخرج، واحد يدخل. وأكد أن هذا الوضع سيستمر لبضعة أشهر، مشددًا على أنه لا يمكن تغيير الوضع بين عشية وضحاها.

وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة حكومية، فإن هناك نقصاً كبيراً في الاستثمار في بناء وتجديد السجون في بريطانيا منذ سنوات. واشتكى التقرير من أن نقص الاستثمار على مدى سنوات أدى إلى وضع أصبح بالكاد مستدامًا. فالكثير من السجون، بعضها يعود إلى العصر الفيكتوري، مكتظة للغاية بحيث يصعب توفير سكن مناسب وإنساني للسجناء. الأماكن محدودة والموظفون قليلون. نصف الموظفين لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة وهم تحت ضغط كبير.

نتيجة لذلك، في العديد من الحالات، يضطر السجناء إلى قضاء ما يصل إلى ٢٢ ساعة في زنازينهم، مع وجود أماكن قليلة للخروج إليها، ونادرًا ما يتلقون أي تعليم، بينما تتزايد معدلات العنف في السجون. وهذا بدوره يضع ضغطاً كبيراً على الموظفين، مما يؤدي إلى ترك العديد منهم العمل بعد فترة قصيرة.